# نمذجة صندوق الزكاة في الجزائر
# - دراسة ميدانية وقياسية -

علي حمزة
أستاذ جامعي - جامعة جيلالي ليابس

إلياس حفيظ
رئيس مكتب المحاسبة بمديرية الشؤون
و الأوقاف لولاية سيدي بلعباس

**ملخص:**

قدم عدد من باحثي الاقتصاد الإسلامي بعض الآراء والمقترحات المتعلقة بالمحدد البديل لسعر الفائدة في الاقتصاد الإسلامي، حيث ترى هذه المقترحات أن الزكاة تعتبر البديل المناسب في عملية تحديد حجم الاستثمار وتشجيع الطلب الاستهلاكي فضلا عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير العمالة، ولعل الجزائر حذت حذو سابقاتها من الدول الإسلامية في رسم معالم الاقتصاد الإسلامي إذ تجسد هذا في إنشاء صندوق وطني يقوم بجمع حصيلة الزكاة وتوزيعها في مصارفها التي نصت عليها الشريعة الإسلامية، جاءت هذه الورقة البحثية لتستعرض العلاقة الرابطة بين الاستهلاك النهائي للعائلات الجزائرية وحصيلة الزكاة ولنوضح من خلالها أيضا أهم النتائج التي سعت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر إلى تحقيقها من خلال صندوق الزكاة.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، القرض الحسن، صندوق زكاة الجزائر، الاستهلاك الوطني.

**مقدمة:**

إن المقاربة المتعددة الأبعاد التي يمتاز بها الإسلام تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد، فلا يوجد تعارض بين هذين المفهومين كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بحيث يزدهر هذا الأخير متجاهلا تماما المآسي الناجمة عن الفقر والتوزيع غير العادي للمداخيل. إذ يهدف الطابع الشمولي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى إقامة نظام اجتماعي يتسم بقدر أكبر من الإنسانية والعدالة والتوازن، فلا خلاف بين جميع الاقتصاديين أن عملية التنمية تحتاج إلى أعباء تمويلية في جميع مراحلها وأن النهوض بالمجتمع من كبوة التخلف الاقتصادي والاجتماعي يتطلب تعبئة جميع القوى في المجتمع مادية ومعنوية.

ولما كانت مشكلات الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي أهم مشكلات الحياة بصفة عامة، ومعضلة عدم العدالة في توزيع الموارد المالية المتاحة داخل المجتمع الواحد بصفة خاصة، ولما كانت الزكاة هي ركن من أركان الدين قد أوجبها الله تعالى وقاية من هذه المشكلات، وعلاجا لها، وركيزة هامة للتكافل الاجتماعي تأخذ من أموال الأغنياء حقا معلوما للفقراء تصرف في مصارفها التي شرعها الله، فالزكاة عبادة مالية ومورد هام تشريعي استعانت عليه الأمة الإسلامية في تحقيق التكافل الاجتماعي ابتداءا، وتحقيق التنمية الاقتصادية بوفرة الموارد المالية التي تدرج مباشرة في الدورة الاقتصادية.

حيث سنستعرض من خلال هذه الورقة البحثية النقاط التالية:

- تعريف الزكاة؛
- الأبعاد الاقتصادية للزكاة؛
- النشأة الحالية لمؤسسات الزكاة؛
- صندوق الزكاة في الجزائر.

**١- تعريف الزكاة:**

- الزكاة اسم لما يخرجه الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة، و تزكية النفس وتنميتها بالخيرات فإنها مأخوذة من الزكاة، فهو النماء والطهارة والبركة.قال الله تعالى" خُذْ مِنْ أَموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها". (الآية ١٠٣من سورة التوبة) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ ابن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال: " إنك تأتي قوما أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله عز وجل افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك فإياك وكَرَائِم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب". (سيد سابق، ١٩٧١)

وهي أحد أركان الإسلام الخمسة، وقرنت بالصلاة في اثنتين وثمانين آية، وقد فرضها الله تعالى بكتابه، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع أمته (٢) ، كما حدد الله تعالى مصارف الزكاة التي نصت عليها الآية الكريمة.قال الله تعالى:" إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" ( الآية ٦٠ من سورة التوبة )

**٢- الأبعاد الاقتصادية للزكاة:**

- إن أموال الزكاة التي يحصل عليها الفقراء تساعد على خلق الثروة الشرائية لديهم، وهذا بالطبع سوف ينعكس على الغني نفسه، فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات الضرورية سوف يؤدي إلى زيادة إنتاج هذه الضروريات، وهي التي غالبا ما يتم إنتاجها بواسطة وحدات اقتصادية مملوكة للأغنياء. فضلا عن ذلك، فإن انتقال جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء يؤدي إلى زيادة منفعتها، فهذه الأموال وهي في حوزة الأغنياء تكون ذات منفعة حدية منخفضة، وبانتقالها إلى الفقراء تزداد منفعتها الحدية، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع ككل (محمد ابن علي السلطان، ١٩٨٦) .

إن توزيع أموال الزكاة يزيد القدرة الشرائية للمستهلكين، فيزداد الإنتاج لتلبية الحاجات، وهو كما توضحه النظرية الاقتصادية الكينزية أن زيادة الميل الحدي للاستهلاك سوف يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الاستهلاكي للأفراد والذي يتطلب بدوره أن تستجيب القوى الإنتاجية لهذه الزيادة وذلك لتفادي حدوث أي تضخم نقدي (Roger.M.2012) ، فقد أثبت التحليل الديناميكي أن الزيادة التي تحدث في أحد مكونات الطلب الكلي قد تؤدي إلى زيادة تضاعفية للإنتاج الكلي، وهذا ما يفسر لنا مفهوم المضاعف الكينزي حيث يمكن كتابة مضاعف الاستهلاك في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات على النحو التالي (David.M.2005):

$$K_c = \frac{\Delta_y}{\Delta_c} = \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

وبما أن الزكاة تأخذ من أموال الأغنياء لتعطى للفقراء، فإن ذلك ولاشك يعد نوعا من أنواع توزيع الثروات بما يحقق التقارب بين الطبقات ويحول دون تكديس الأموال في يد نفر قليل يتحكمون في اقتصاد البلاد، وبالتالي يتضح لنا الأثر الهام للزكاة في البنيان الاقتصادي للدولة، أضف إلى ذلك فإن للزكاة بعد اقتصادي هام جدا يتجلى في رفع معدلات الاستثمار الخاص، فهي تؤدي إلى دفع أصحاب الأموال المكتنزة إلى استثمارها حتى لا يتم استهلاكها عن طريق الزكاة، وبالتالي توظيف هذه الأموال في مشاريع استثمارية تمكنهم من دفع مستحقات الزكاة من عوائد هذه الاستثمارات بدلا من رأس المال نفسه هذا من جهة، كما تؤدي الزكاة أيضا من جهة أخرى إلى زيادة الحافز على الاستثمار لدى فئة الفقراء أصحاب الحرف المستحقين للزكاة، حيث يتم إنفاقها عليهم على أحد الوجوه التالية (محمد بوجحلة، ٢٠٠٦):

× تمليك الفقراء أصحاب الحرف أصولا إنتاجية توفر لهم دخولا منتظمة؛

× إعطاء الفقير صاحب الحرفة رأس مال لمزاولة صنعته دون الاعتماد على غيره.

وعليه يمكننا أن نجمل الأبعاد الاقتصادية للزكاة في الشكل التالي (سامر قنطقجي، ٢٠١٣):

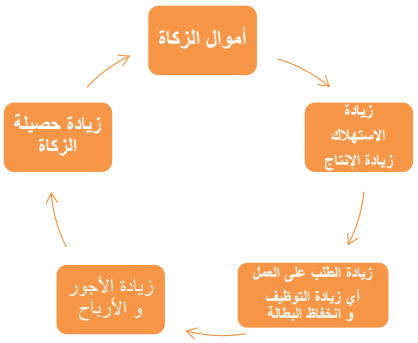


**الشكل رقم (١): الأبعاد الاقتصادية للزكاة**

وعليه وبعد ذكر الأبعاد الاقتصادية للزكاة، كما بينها الشكل السابق، فإننا نلاحظ بأن إعطاء الزكاة وتوزيعها حسب المصارف التي نصت عليها الشريعة الإسلامية سيؤدي حتما إلى زيادة الاستهلاك لدى فئات مستحقي الزكاة الذي يسبب استجابة الجهاز الإنتاجي لتلبية زيادة الطلب الاستهلاكي، حيث يصاحب هذا طلب آخر استثماري بأثر تضاعفي سوف يتضاعف الإنتاج الوطني، وبهذا نستنتج أن الزكاة الشرعية لها دور بارز في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، ومن هنا يمكننا أن نستنتج مضاعف الزكاة وهو كالتالي:

$$K_{zacat} = \frac{\Delta_y}{\Delta_{zacat}} = \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

حيث أن التغير في حصيلة الزكاة سيؤدي حتما إلى التغير في الدخل الوطني الذي هو التفسير النقدي للإنتاج الوطني.

**٣- النشأة الحالية لمؤسسات الزكاة:**

معظم مؤسسات الزكاة حديثة النشأة، أنشئت مع بداية الثمانينات ما عدا الأردن واليمن وماليزيا وباكستان والسعودية.

- أما في السودان فقد صدر في البداية قانون صندوق الزكاة في ٢٣أوت ١٩٨٠ م الخاص بتكوين مجلس لأمناء الصندوق لإدارة الزكاة وجمعها وتوزيعها تحت رعاية المجلس الأعلى للشؤون الدينية والأوقاف، وكان دفع الزكاة آنذاك قائما على أساس تطوعي، ثم في عام ١٩٨٥م أطلق على مؤسسة الزكاة"ديوان الزكاة"، وأصبح تابعا لوزارة الرعاية الاجتماعية وتخطيط شؤون الزكاة والنازحين، ثم انتقلت تبعيته عام ١٩٨٩ م إلى وزارة الإرشاد والتوجيه. وقد صدر القانون الحالي للزكاة في عام ١٩٩٠م، حيث أعيد تنظيم عملية تحصيل الزكاة وإدارة أموالها وتوزيعها على مستحقيها (فؤاد عبد الله، ١٩٦٦) ، حيث جاء لسد الثغرات واتسم بميزات منها: قيام الدولة بالزكاة، وتوجيه مرافق الدولة بعدم إعطاء تسهيلات إلا بعد إبراز شهادة إبراء الذمة للزكاة، وعدم التزام القانون بمذهب فقهي معين (محمد الزحيلي، ٢٠٠٧) .
- وأما في الأردن فقد صدر في البداية قانون الزكاة رقم ٣٥ لعام ١٩٤٤م ينص على جمع الزكاة بقوة القانون نقدا على الأنعام والأراضي والبضائع والسلع والأموال المستوردة وعلى تشكيل مجلس إدارة للصندوق وعلى جوانب صرف أموال الزكاة. وفي عام ١٩٧٨م أصدر قانون مؤقت رقم ٣ الذي جعل دفع الزكاة طواعية وأنشأ مجلس إدارة للصندوق، ووافق على تنزيل ضريبة الدخل بما يدفعه المكلف على أن لا يتجاوز ٢٥٪ عما يدفع للصندوق من زكاة، ثم صدر القانون المؤقت رقم ٢ لعام ١٩٨٦م الذي سمح بتنزيل كامل مبلغ الزكاة الدخل الخاضع للضريبة.
- وأما في اليمن فقد كانت الزكاة تجمع في أيام الدولة المتوكلية. وبعد قيام الجمهورية فقد صدر قرار مجلس القيادة رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥م بإنشاء مصلحة الواجبات وتحديد اختصاصها، وتختص بالإشراف على تقرير وتحصيل وتوزيع الواجبات التي تفرضها الشريعة الإسلامية.
- وأما ماليزيا فقد كانت تجمع الزكاة على مستوى الولايات من المزارعين لمحصول واحد وهو الأرز، وتم تأسيس بيت الزكاة والمال عام ١٩٨٠م ووضع تحت سلطة الحكومات المحلية لولايات ماليزيا البالغ عددها ١٢ ولاية وسلطنة فيدرالية واحدة.
- أما في الباكستان فقد نص دستورها في المادة ٣١ على أن حكومة الباكستان تسعى إلى تنظيم أفضل لفريضة الزكاة، وقد صدر في ٢٤ جوان ١٩٧٩م قانون جزئي للزكاة، ثم صدر قانون الزكاة والعشر بتاريخ٢٠ جوان ١٩٨٠م وأصبحت مواده سارية المفعول منذ صدوره ما عدا المواد الخاصة بالعشر فيبدأ تطبيقها في تاريخ ١٥ مارس ١٩٨٣م. وهناك هيئة الزكاة على مستوى فيدرالي تهتم بتطبيق القانون وتجمع وتوزع الزكاة المفروضة من خلال الإشراف على لجان الزكاة المحلية في الأقاليم.
- وأما في المملكة العربية السعودية فقد صدر المرسوم الملكي رقم ٨٦٣٤/٢٨/٢/١٧ بتاريخ ٠٧ أفريل ١٩٥١ باستيفاء الزكاة الشرعية

من الأفراد والشركات السعوديين، ثم صدر القرار الوزاري رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٣ ماي ١٩٥١ بتكليف مصلحة ضريبة الدخل بأعمال تحقيق وتحصيل الزكاة الشرعية (يوسف كمال، ١٩٨٦) ، وتسميتها مديرية مصلحة الزكاة والدخل وتكون تابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني. ثم صدر بعد ذلك العديد من المراسيم الملكية والقرارات الوزارية التي تعالج كيفية تطبيق المرسوم الملكي باستيفاء الزكاة وبالأخص فيما يتعلق بتقدير الزكاة وجوانب توزيعها والعقوبات المترتبة على مانعها.

**٤- صندوق الزكاة الجزائري:**

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ساهمت في إرساء قواعد الشريعة الإسلامية خاصة فيما تعلق بالزكاة، لكن التفاتتها هذه كانت متأخرة مقارنة مع بعض الدول حيث عملت على إنشاء مؤسسة خاصة بالزكاة تسعى إلى تحصيل أموال الزكاة وإعادة توزيعها وصرفها لمستحقيها، بعدما كانت تقتصر فقط على الجمعيات الخيرية والمساجد، إلا أنه رغم حداثة هذه التجربة فإن الجزائر وبمبادرة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف حققت أهداف اقتصادية واجتماعية معتبرة لكن تظل دائما خلال السنوات الأخيرة لهذه التجربة تفتقر إلى عامل أساسي وهو عامل الثقة لدى الأغنياء، حيث يمكن إرجاع غياب هذا العامل إلى أن صندوق الزكاة لم تتضح ملامحه بعد، إذ يمكن تعريف صندوق الزكاة بالجزائر على النحو التالي (وزارة الشؤون الدينية):

**١,٤-التعريف بصندوق الزكاة**

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي (وزارة الشؤون الدينية):

**٢,٤- اللجنة القاعدية:**

وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

**٣,٤ -اللجنة الولائية:**

وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

**٤,٤ -اللجنة الوطنية:**

ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

**٥,٤ -أدوات الرقابة في نشاط الصندوق:**

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

و بعد مباشرة الجزائر بجمع حصيلة الزكاة بصيغة تنظيمية منذ إنشاء صندوق الزكاة سنة ٢٠٠٣ وإحصاء مستحقيها عن طريق اللجان القاعدية والولائية كما ذكرنا آنفا، كانت هناك بداية متواضعة حيث قدرت حصيلة الزكاة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى غاية ٢٠٠٩ كما هي مبينة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (١): تنامي حصيلة الوطنية لزكاة الأموال:**

| السنة | حصيلة الزكاة دج | نسبة الارتفاع ٪ |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ١١٨,١٥٨,٢٦٩,٣٥ | -- |
| ٢٠٠٤ | ٢٠٠,٥٢٧,٦٣٥,٥٠ | ٦٩,٧١ |
| ٢٠٠٥ | ٣٦٧,١٨٧,٩٤٢,٧٩ | ٨٣,١١ |
| ٢٠٠٦ | ٤٨٣,٥٨٤,٩٣١,٢٩ | ٣١,٦٩ |
| ٢٠٠٧ | ٤٧٨,٩٢٢,٥٩٧,٠٢ | ٠,٩٦- |
| ٢٠٠٨ | ٤٢٧,١٧٩,٨٩٨,٢٩ | ١٠,٨٠- |
| ٢٠٠٩ | ٦١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ | ٤٣,٧٣ |

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

حسب الجدول رقم (١) نلاحظ إن حصيلة الزكاة قد بلغت أكثر من ١١٨ مليون دينار جزائري خلال سنة ٢٠٠٣ لترتفع بعد السنة الموالية إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دينار جزائري أي بنسبة قدرها ٦٩,٧١٪، حيث ظلت كل سنة في ارتفاع إلى غاية سنة ٢٠٠٧ حيث انخفضت بقيمة ٠,٩٦٪ عما كانت عليه في السنة التي قبلها، إلا أنه في سنة ٢٠٠٩ قد بلغت حصيلة الزكاة أعلى قيمة لها قدرت بـ:٦١٤ مليون دينار جزائري وهذا ما يبرر زيادة وعي المزكين بمؤسسة صندوق الزكاة، كما قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بجمع أيضا حصيلة زكاة الفطر من كل سنة وإعادة توزيعها على الفقراء والمحتاجين، حيث أن الجدول الموالي رقم (٢) يوضح لنا حصيلة زكاة الفطر كما هي مبينة:

**الجدول رقم (٢): تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر**

| السنة | حصيلة الزكاة الفطر | نسبة الارتفاع ٪ |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٥٧,٧٨٩,٠٢٨,٦٠ | -- |
| ٢٠٠٤ | ١١٤,٩٨٦,٧٤٤,٠٠ | ٩٨,٩٧ |
| ٢٠٠٥ | ٢٥٧,١٥٥,٨٩٥,٨٠ | ١٢٣,٦٣ |
| ٢٠٠٦ | ٣٢٠,٦١١,٦٨٤,٣٦ | ٢٤,٦٧ |
| ٢٠٠٧ | ٢٦٢,١٧٨,٦٠٢,٧٠ | ١٨,٢٢- |
| ٢٠٠٨ | ٢٤١,٩٤٤,٢٠١,٥٠ | ٧,٧١- |
| ٢٠٠٩ | ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ | ١١,٥٩ |

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

- انطلاقا من الشعار الذي رفعه صندوق الزكاة الجزائري والذي كان تحت عنوان"لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا" والذي أبدى العديد من الأساتذة وذوي الاختصاص والعلماء تحفظا عليه، قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتخصيص جزء من أموال الزكاة للاستثمار قدر بـ: ٣٧,٥ ٪ من الحصيلة الإجمالية، حيث تم تخصيص ١٨ ولاية بهذه العملية دون غيرها كعينات وهي: سيدي بلعباس، عنابة، سطيف، الجزائر، البليدة، وهران، قسنطينة، باتنة، المسيلة، البويرة، تيارت، جيجل، سعيدة، سكيكدة، برج بوعريريج، الطارف، ميلة، عين الدفلة، لذا قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإبرام اتفاق مع بنك البركة الجزائري ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة والتي تم ترجمتها بما اصطلح عليه "صندوق استثمار الزكاة" (محمد بوجحلة، ٢٠٠٦) ، والجدول المالي يوضح لنا عدد المشاريع المفتوحة للاستثمار في صندوق الزكاة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣ إلى غاية ٢٠٠٩:

**الجدول رقم (٣): تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة:**

| السنة | عدد المشاريع المفتوحة | نسبة الارتفاع ٪ |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | -- | -- |
| ٢٠٠٤ | ٢٥٦ | ٦٩,٧١ |
| ٢٠٠٥ | ٤٦٦ | ٨٣,١١ |
| ٢٠٠٦ | ٨٥٧ | ٣١,٦٩ |
| ٢٠٠٧ | ١١٤٧ | ٠,٩٦- |
| ٢٠٠٨ | ٨٠٠ | ١٠,٨٠- |
| ٢٠٠٩ | ١٢٠٠ | ٤٣,٧٣ |

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

من خلال الجدول رقم (٣) أن عدد المشاريع المفتوحة قد بلغ ٢٥٦ مشروع سنة ٢٠٠٤ ليصل بعد ذلك إلى ٨٥٧ مشروع سنة ٢٠٠٦ بنسبة ارتفاع قدرت بـ:٢٣٤,٧٦ ٪ لتحفظ بعد ذلك إلى ٨٠٠ مشروع سنة ٢٠٠٨، إلا أنه في سنة ٢٠٠٩ قد بلغت أعلى قيمة لها قدرت بـ:١٢٠٠ مشروع استثماري، كلها تجلت في القرض الحسن الذي بادرت به وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عن طريق صندوق استثمار الزكاة.

**٥- معالجة معطيات الدراسة:**

سيتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على العلاقة الموجودة بين الزكاة والاستهلاك الخاص بالعائلات. وفي هذا الإطار، فإن النظرية الاقتصادية غالبا ما تشير إلى أن هناك علاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، وحتى وإن ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية، فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن، وتضمن بذلك التوازن في المدى الطويل.

إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة جوهرية تتمثل في عدم استقرار السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة، خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي ( متغيرات اقتصادية كلية) ، وفي حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي نحصل عليه غالبا ما يكون انحدارا زائفا (Jeffrey.M.2007) (Régression falacieuse) ، وهو ما بينته دراسة كل من جرانجر ونيوبولد (١٩٧٤) . إن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار للسلاسل الزمنية المستعملة، ولكنها في هذه الحالة، من الممكن جدا أن تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي قد يشكل إزعاجا إذا ما كان الاهتمام محصورا بالعلاقة في المدى الطويل، في هذه الوضعية، يستعمل اختبار التكامل المتزامن الذي أدخل من طرف غرانجر (١٩٨١) ، الذي يسمح بدراسة العلاقة بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي قد يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة (Régis.B.2007) .

بما أن اختبار معنوية معلمات النموذج يشترط حوالي ٣٠ مشاهدة فما فوق، خاصة في اختبار student وDurbin watson واختبار Fisher Colin.W.2009 قمنا بتحويل معطيات الدراسة من قيم سنوية إلى قيم فصلية، ذلك أن فترة الدراسة لم تشمل سوى ٧ مشاهدات أي من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٩ حيث كان ذلك عن طريق ما يلي:

١-استخدام طريقة Interpolation (موبقي الزهراء، ٢٠٠٦) و ذلك بتحول القيم من سنوية إلى فصلية أي استعمال القانون التالي:

$$X_t^i = \left( \left( \frac{X_t}{X_{t-1}} \right)^{\frac{1}{4}} \right)^i X_{t-1}$$

حيث أن:

X-t^i:القيمة الفصلية i للسنة t

X-t : القيمة السنوية في الفترة t

(X)- t-1 : القيمة السنوية في الفترة t-1

حيث افترضنا أن الزيادة الفصلية تكون بمقدار ثابت.

قمنا بإدخال اللوغاريتم، وذلك لتفادي مشكلة عدم تجانس الذي يمكن إيجاده بين البيانات.

و عليه يمكننا أن نصيغ دالة الاستهلاك على النحو الآتي:

$$C = c_0 + a_0 Y_d + a_1 Zakat + \varepsilon$$

حيث أن:

C: الاستهلاك النهائي للعائلات

C0: الاستهلاك المستقل

Yd: الدخل المتاح

ZAKAT: حصيلة الزكاة

شعاع الخطأ وهو الفرق بين الاستهلاك الحقيقي والاستهلاك المقدر

a0وa1: معلمات النموذج

**الجدول رقم (٤): اختبار ADF للمتغيرين (LgZAKAT) و (LgCONSM):**

| درجة التفاضل | المتغيرات | t-statistic | ٪١ | ٪٥ | ٪١٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| ADF للتفاضلات الأولى | LgZAKAT | ١,٤٠٨٣٤٠- | ٣,٧١١٤٥٧- | ٢,٩٨١٠٣٨- | ٢,٦٢٩٩٠٦- |
| | LgCONSM | ٢,٤٨٩٧٤٦- | ٣,٧١١٤٥٧- | ٢,٩٨١٠٣٨- | ٢,٦٢٩٩٠٦- |
| ADF للتفاضلات الثانية | LgZAKAT | ٤,٧٤٢٥٠٢- | ٣,٧٢٤٠٧٠- | ٢,٩٨٦٢٢٥- | ٢,٦٣٢٦٠٤- |
| | LgCONSM | ٤,٨٢١٢٢٥- | ٣,٧٢٤٠٧٠- | ٢,٩٨٦٢٢٥- | ٢,٦٣٢٦٠٤- |

اختبار ADF المبين في الجدول (٤) يوضح أن قيمة t-statistic للتفاضلات الأولى للمتغيرين أكبر من القيم الحرجة عند كل مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪، وبالتالي نقبل فرضية العدمية أي وجود جذور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

أما فيما يخص النتائج المحصل عليها في نفس الاختبار عند التفاضلات الثانية، فقد تبين أن قيمة t statistic- للمتغيرين أصغر من القيم الحرجة عند المستويات ١٪ و٥٪ و١٠٪، وبالتالي نرفض فرضية العدمية أي أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية ١٪.

وبعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لاختبار ADF لكلٍّ من الاستهلاك النهائي الوطني للعائلات الجزائرية وكذا حصيلة صندوق الزكاة، نمر مباشرة إلى اختبار JOHENSON للبحث عما إذا كانت هناك علاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية، وهذا ما يوضحه لنا الجدول الموالي:

الجدول (٥): اختبار Johansen لإيجاد عدد العلاقات بين (LgCONSM ،LgZAKAT) عند r = ٠:

| الفرضيات | λ trace | ٪٥ | نسبة الاحتمال** |
|---|---|---|---|
| لا شيئ* | ٢٤,١٥٢٦٠ | ٢٠,٢٦١٨٤ | ٠,٠١٣٨ |
| على الأكثر | ١٠,٢٢٧٤٤ | ٩,١٦٤٥٤٦ | ٠,٠٣١٣ |
| *رفض الفرضية العدمية عند مستوى ٥٪ | | | |
| **تم تبني القيم المعيارية ماكينون –هوج-ميشلس ١٩٩٩ | | | |

اختبار Johansen المبين في الجدول (٥) يبين أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى ٥٪، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر ويوجد هناك علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين المتغيرين.

و بعد إيجاد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين، سنقوم الآن بدراسة اتجاه هذه العلاقة عن طريق اختبار سببية Granger.

٣- اختبار Granger لتحديد اتجاه العلاقة:

من شروط اختبار Granger يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة وهذا ما أثبتته دراسة ADF، كما أن عدد فترات التأخير قدرت بـ: (p=2) ، والآن سنقوم بدراسة اتجاه العلاقة.

الجدول (٦): اختبارgranger للعلاقات السببية للمتغيرين (LgZAKAT) و(LgCONSM):

| الفرضيات | F الإحصائية لفيشر | الاحتمال |
|---|---|---|
| الفرضية ١: D (lgCONSM,2) لا يسبب D (lgZAKAT,2) | ٤,٨٧٢٩٧ | ٠,٠١٨٣ |
| الفرضية ٢: D (lgZAKAT,2) لا يسبب D (lgCONSM,2) | ١,٣١٣٩٣ | ٠,٢٩٠٠ |

$$r_{x,y} = \frac{cov\,(x,y)}{\sigma_x \sigma_y} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x-\bar{x})\,(y-\bar{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x-\bar{x})^{2}}\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(y-\bar{y})^{2}}} = 0.89$$

حيث أن X يمثل الزكاة، وY تمثل مستوى الاستهلاك النهائي للعائلات الجزائرية.

- فمن خلال دراسة معامل الارتباط بين المتغيرين اتضح أن قيمة هذا الأخير تساوي ٠,٨٩ بإشارة موجبة، أي أنه كلما ارتفعت حصيلة الزكاة يستجيب مباشرة الاستهلاك لهذه الزيادة نحو الارتفاع والعكس صحيح.

**٦- النتائج والتحليل:**

- إن نظام الزكاة يعتبر من أهم العوامل المشجعة على الادخار في الاقتصاد الإسلامي، كما يتميز هذا النظام بأنه يقوم على عوامل نفسية مرتبطة بالإيمان بالله تعالى ولا يقوم على عوامل مادية يسهل التهرب منها، وهذا كفيل بأداء الزكاة لدورها في المجتمع الإسلامي؛
- تعتبر الزكاة إحدى الوسائل التمويلية في يد الدولة لمعالجة مشاكلها الاجتماعية باعتبارها من خصوصيات المجتمعات الإسلامية، فهي تساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛
- لقد أثبتت الدراسة القياسية أن هناك علاقة تكامل متزامن بين حصيلة الزكاة والاستهلاك النهائي للعائلات الجزائرية في المدى الطويل خلال فترة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ وهو اختبار Johnson، ثم أثبتنا بعد ذلك عن طريق اختبار Granger طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، فوجدنا أن الزكاة هي التي تؤثر على قيمة الاستهلاك، بمعنى آخر أن تغيرات الاستهلاك تستجيب لتغيرات حصيلة الزكاة بعلاقة موجبة، وهو الذي يزيد من مستوى الطلب الكلي بأثر تضاعفي ليرتفع الإنتاج، أي أن الزكاة لها بعد اقتصادي واجتماعي على مستوى الأفراد والعائلات وهي الدراسة الميكرو اقتصادية (الجزئية) ، لتصل نتائجها الإيجابية إلى الاقتصاد الكلي وهي الدراسة الماكرو اقتصادية.

**الهوامش:**

1. Email:Iliaseco22@hotmail.com
2. Email:m__hamza__udl@live.com (أستاذ مساعد –ب–)

**المراجع:**

١. سامر مظهر قنطقجي، أموال الزكاة مستثمرة في دورة الاقتصاد الكلي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد التاسع لشهر فبراير ٢٠١٣.
٢. سلطان بن محمد علي السلطان، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية ١٩٨٦م، ص٢٠.
٣. سيد سابق، فقه السنة الجزء ١، العبادات، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة ١٩٧١م، لبنان، بيروت، ص ٢٧٦.
٤. فؤاد عبد الله العمر، إدارة مؤسسات الزكاة في المجتمعات المعاصرة- دراسة تحليلية مقارنة مع بيت الزكاة في دولة الكويت-، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٦، ص ٢١.
٥. محمد الزحيلي، تقويم التطبيقات المعاصرة للزكاة، إيجابيات-سلبيات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد ٢، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص٩.
٦. محمد بوجحلة، محاسبة الزكاة- حالة صندوق الزكاة الجزائري- رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ٢٠٠٦.
٧. مويقي الزهراء، " دراسة التكامل المتزامن في نموذج شعاع الانحدار الذاتي لتقدير معدل التضخم في الجزائر"، رسالة دكتوراه، تخصص:اقتصاد وإحصاء تطبيقيين، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛
٨. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر، الموقع على الإنترنيت: www.marw.dz.
٩. يوسف كمال، الزكاة وترشيد التأمين المعاصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص٩٩.
10. Colin.W.understanding economic development .a global transition from poverty to prosperity?2009.p14
11. David.M and Andrew.S: Macroeconomics-understanding the wealth of nations.2005. p290.
12. Jeffrey.M.Wooldridge.Introductory econometrics.a modern approach.2 edition.2007. p22-.
13. Manu.C et Fanny.P (2009) .Analyse de données avec SPSS.Pearson education France. p134
14. Régis.B. Econométrie .manuel et exercices corrigés.6e edition .Dunod .2007. p275.
15. Roger.M.economics today.sixteenth edition.2012.p170